

## اشكالية الصراع في المجتمع التعددي وسبل تحقيق السلم المجتمعي في العراق

أ.م.د. احمد صبري شاكر الخيواني  
أ.م.د. ازهار عبد الرحمن عبد الكريم اللفته  
جامعة ذي قار - كلية التربية للعلوم الانسانية - قسم التاريخ.

### - المقدمة.

يعد العراق من الدول التي تتمتع بتنوع عرقي وديني وسياسي واثني وثقافي، ولا يمكن ان يكون هذا التنوع مدعاة الى حدوث صراع بين تلك المكونات اذ ما وظف بشكل صحيح من خلال التقريب فيما بينها والافادة من تنوعها على اختلافه . وبينما افلحت بعض الدول في تحقيق حالة التوافق بين مكوناتها المختلفة واستثمرته في التنمية البشرية وتطوير مجتمعاتها وانصهرت كافة مكوناتها التعددية في مكون واحد اسمه الوطن، فأن البعض منها فشل في تحقيق ذلك، ومثلت التعددية عقبة في تحقيق استقرارها السياسي والامن مما ادى الى حدوث صراع بين تلك المكونات بفعل عوامل داخلية وخارجية.

ومن هذا المنظور أثرتنا ان يكون بحثنا (اشكالية الصراع في المجتمع التعددي وسبل تحقيق السلم المجتمعي في العراق) محاولة لنبذ الصراع بين المكونات المختلفة وتحقيق التعايش السلمي بينها، وقد تابع المبحث الاول اسباب الصراع في المجتمع التعددي، اذ تكاد تكون الاسباب التي تؤدي الى حدوث الصراع متشابهة في كافة المجتمعات، واستعرض المبحث الثاني اشكال التعددية وسبل تحقيق السلم المجتمعي، وركز على التعددية الدينية والعقائدية والسياسية كونها الاكثر شيوعا من الانواع الاخرى، اما المبحث الثالث فخصص لبحث طبيعة الصراع في المجتمع العراقي وسبل معالجته، بهدف تشخيص ورصد الاسباب التي احدثت حالة عدم التوافق الاجتماعي، لغرض ايجاد علاج لها، وتحويل التعددية بمختلف اشكالها الى حالة ايجابية من خلال تحقيق التعايش السلمي بين مختلف مكونات المجتمع العراقي .

## أولاً اسباب الصراع في المجتمع التعددي :-

شهدت العديد من المجتمعات ولا زالت تشهد ظاهرة التنوع والاختلاف في صور متعددة "إثنية<sup>(1)</sup>، عرقية<sup>(2)</sup>، دينية، ثقافية، اقتصادية"، والتعددية حالة طبيعية في عموم المجتمعات البشرية لا يمكن تجاوزها مطلقاً، ولا تقتصر التعددية على المجتمع الواحد، وإنما هنالك تعددية في الكائنات الحية وفي تنوع التضاريس، واختلاف أنواع البشر، وتعدد اللغات والديانات والثقافات<sup>(3)</sup>، ولا يعد التعدد في المجتمع الواحد ظاهرة سلبية إلا حينما يؤدي الى حدوث صراع بين مكوناته تهدد أمنه واستقراره.<sup>(4)</sup> ويحدث الصراع نتيجة التعصب الناتج عن المنافسة بين جماعات متنوعة وذلك لتحقيق مصادر قيمية معينة بالنسبة الى هذه الجماعات، كالمنافسة على مكانات اجتماعية ضمن الدولة الواحدة والتي تسبب العدوان. وقد فسر بعض علماء الاجتماع ظاهرة الصراع الى وجود جماعتين لهما الهدف نفسه وان احدهما كانت مصدر احباط للأخرى مما يؤدي ذلك الى حدوث تعصب وعدوان داخل الجماعة وعرف ذلك (بنظرية الصراع الواقعي بين الجماعات) والتي تشير الى ان معظم النتائج المتطرفة التي تحدث نتيجة لهذه المنافسة تؤدي الى صراع وان المنافسة التي تحدث بين الجماعات هي منافسة جائرة وغير عادلة.<sup>(5)</sup>

ويؤدي تهميش الاقليات الى حدوث صراع في المجتمع الواحد، لذا ينبغي العمل على ادارة التنوع بصورة موضوعية، واطاحة مبدأ المشاركة لكافة المكونات في القرار السياسي والتمثيل، استناداً الى اتباع اسلوب يتيح لها ذلك مثل الحكم الذاتي واللامركزية والفدرالية، اذ يؤدي التمييز داخل الدولة ضد بعض الأقليات لحد يمنعها من الانتماء ويدفعها للانفصال عنها. وتظهر مشكلة الأقليات في الدولة عادة تحت عناوين متعددة لعل أهمها وجود أكثر من اختلاف عن الأغلبية في الدولة، اثنياً أو قبلياً أو دينياً أو مذهبياً أو لغوياً أو ثقافياً، وبعد مناطق سكن الأقلية عن مركز ممارسة السلطة، أو وقوع تلك المناطق في أطراف أراضي الدولة، أو ان تشكل الأقلية امتداد لأغلبية سكان دولة ثانية مجاورة أو حتى لأقلية فيها.<sup>(6)</sup>

ويعد الاعلام من أكثر الوسائل تأثيراً في فكر الناس خصوصاً بعد تطور وسائله، فقد أثر الاعلام عبر استخدامه وسيلة للدعاية وبث أفكار وتوجهات معينة لدولة أو دول معينة في مهاجمة من يخالفها، فضلاً عن ان الاعلام أصبح اليوم أداة من أدوات الصراع الثقافي والعسكري والايديولوجي بين

الامم والطوائف المختلفة. مما يؤدي دورا كبيرا في قضايا الغلو والعنف والإرهاب من خلال ما تعرضه، وتنتشره بعض القنوات ووسائل الاعلام في بعض البلدان العربية والإسلامية من برامج لندوات ثقافية أو مقالات صحفية لطائفة إسلامية تكفر الطوائف الأخرى وتصدر عليها احكاماً لا تمت إلى الإسلام بصلة، مما يؤدي الى اثاره المشاعر ويؤجج بواعث الغضب والفرقة بين أبناء المجتمع الواحد.(7)

وحاولت الأنظمة الشمولية كالنظام الفاشي في ايطاليا والنازي في المانيا وضع التعددية العرقية والدينية والطائفية والجهوية تحت هيمنتها، او توظيفها لمصالح دينية أو مذهبية أو قومية، او في إطار إيديولوجي واحد -كما في التجربة الستالينية لحل مسائل القوميات في الاتحاد السوفيتي سابقا- الا ان تلك الانظمة لم يكن بمقدورها الغاء التعددية اذ حافظت على وجودها ضمن تلك الانظمة على الرغم ما تعرضت له من تهيمش واضطهاد.(8)

وتباينت وجهات المفكرين وتفسيرهم للتعددية، اذ عد بعض الفلاسفة أن العالم يتطور تاريخيا نحو الدولة الليبرالية العالمية كالفيلسوف الألماني هيجل، أو أنه يتطور حتما نحو المجتمع اللاتطبيقي وفقا لرؤية كارل ماركس، الا ان التعددية تبقى قائمة في مختلف المراحل التاريخية وتشكل تحديا فكريا متواصلا في الوقت نفسه لجميع أشكال الأنظمة الشمولية، وتعرضت نظريتي هيجل وماركس بشأن رؤيتهما المسبقة بان التاريخ عبارة عن سلسلة متصلة من الأحداث الموصوفة بالحمية والضرورة. الى النقد، وقد وقع فرانسيس فوكوياما في الوهم نفسه حينما افترض - كما هو ماركس والعديد من الرؤى الدينية كذلك - لتحديد نهاية(ما) للعالم من خلال دولة ليبرالية ديمقراطية، وخاصة بعد انهيار ( جدار برلين). وسقوط النظام الشيوعي وطى صفحة الحرب الباردة.(9) اذ توقع فوكاياما نهاية التاريخ بانتصار الديمقراطية الليبرالية وموت الأيديولوجيات الاخرى(10). وأشار هنتغتون في مؤلفه "صدام الحضارات" "إن الفروق بين الحضارات ليست فروقا حقيقية وحسب بل هي فروق أساسية أيضاً". وتوقع حدوث صراعات جديدة على "خط الصدع الجديد" وتوقع ان يكون التقسيم بين (شرق وغرب) أساساً لحروب المستقبل بين المجتمعات الغربية والمجتمعات الاخرى. ولم يتردد في تصنيف الحضارتين الإسلامية الصينية بأنهما حضارتين متحديتين للغرب لكونهما على حد وصفه ترفضان الحداثة والديمقراطية وحقوق الإنسان وعد النموذج الغربي هو الافضل بما يعني عدم ايمنه

بالآخر عالميا.<sup>(11)</sup> وولدت تلك النظريات ردود فعل عليها ودعوات الى الحوار والتسامح واخرى الى سياق الحضارات ليس بقصد الصراع والتنافس وانما بهدف التقارب والتعامل الايجابي مع الاخر وعدم نفيه.<sup>(12)</sup>

وفي سياق ذلك اكد عبد الكريم سرروش<sup>(13)</sup>، في مقالة له عن التعددية الدينية بعنوان (الصراعات المستقيمة قراءة جديدة لنظرية التعددية الدينية) بان التعددية الدينية ظاهرة طبيعية وان كثيرا من المتدينين محقون في اعتناقهم لأديانهم ،أي كل منهم محق في اعتناق دينه ،ولا يعزو هذا التعدد الى سوء الفهم او مؤامرة قوى الباطل او سوء اختيار الانسان ،بل ان التعدد والاختلاف ناجم ادراك كل شخص وقناعته.<sup>(14)</sup> ورأى سرروش امكانية الحديث عن التعددية من جانبين اولهما يتعلق بذكر الاسباب والعلل للتعددية واختيارها منها في بعض المجتمعات البشرية ،وثانيهما يتعلق بالأدلة والبراهين التي يستعان بها في توضيح صواب اختيار المنهج التعددي.<sup>(15)</sup>

يتضح مما سبق ان التعددية في المجتمع لا يمكن ان تؤدي الى الصراع ،وانما ينجم الصراع لأسباب داخلية واخرى خارجية ، لذا يتطلب تشخيص هذه الاسباب وتحديدها بهدف معالجتها والافادة من التعددية بكافة اشكالها لتحقيق التعايش السلمي .

ثانياً: اشكال التعددية وسبل تحقيق السلم المجتمعي .

على الرغم من اختلاف اشكال التعددية وتقسيماتها الا ان التعددية الدينية والعقائدية والسياسية تعد الاكثر شيوعا ، اذ تختص الاولى بالتعدد في الدين والعقائد والشرائع والمناهج المتصلة به . ومفهومها الايجابي يعني الاعتراف بوجود تنوع في الانتماء الديني في مجتمع واحد أو دولة تضم مجتمعاً أو أكثر . واحترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من اختلاف أو خلاف في العقائد . وإيجاد صيغ ملائمة للتعبير عن ذلك في إطار مناسب وبالشكل الذي يحول دون نشوب صراع ديني يهدد سلامة المجتمع . والتعددية الدينية بهذا المفهوم تتضمن الإقرار بمبدأ عدم استطاعة احد نفي الاخر والمساواة في ظل القانون، وحرية التفكير والتنظيم واعتماد الحوار.<sup>(16)</sup>

ولتحقيق الحالة الايجابية في مجتمع متعدد المذاهب في إطار الدين الواحد ينبغي الاعتراف بوجود تنوع في الانتماء المذهبي واحترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من اختلاف أو خلاف في الفروع أو غيرها , وإيجاد صيغ ملائمة للتعبير عن ذلك في إطار مناسب, وبشكل يحول دون نشوب صراعات مذهبية تهدد سلامة المجتمع. والتأكيد بأن تعدد الفرق والمذاهب داخل الدين يعد ظاهرة طبيعية بل هي سمة ثابتة في جميع الأديان السماوية والوضعية. فمع نشوء المذاهب الإسلامية في بداية القرن الأول الهجري, نشأت بعدها العديد من المذاهب والفرق والمدارس الفقهية, الا ان بعضها لم يحقق الانتشار ولم يكثر أتباعها, أما التي تأصلت وقيمت فأهمها السنّة بمذاهبها الأربعة الحنفي, الشافعي, المالكي, الحنبلي والشيعية بطوائفها الثلاث الأمامية الاثني عشرية, الزيدية, الإسماعيلية والخوارج. (17) ولا يمكن إلغاء تلك المذاهب, ولكن من الممكن الاتفاق على القواسم المشتركة التي تجمع بين المذاهب المتعددة, والتسامح في شتى الفروع الفقهية ووجهات النظر المذهبية الأخرى فالانتماء الديني يعد حقاً طبيعياً لأي إنسان أو جماعة يجب احترامه وعدم إلغاء استحقاقاته. (18)

ويمكن الاستفادة من تجارب المجتمعات التعددية الغربية التي تتسم بقدر كبير من التمايز العرقي واللغوي والديني والمذهبي, والتي نجحت في تحويل حالة الصراع بين مكوناتها الى حالة التعايش السلمي, اذ حدثت ثلاثة تحولات استطاعت أن تغير بعض مرتكزات بناء الدولة, وأن تزرع أسس سياسية أرست مبدأ المواطنة اولها جاء مع نهاية الحروب الدينية بإقرار معاهدة صلح وستفاليا(19), وتجسد التحول الثاني في إقرار المشاركة السياسية, وما رافقه من تطور وتوسع صاحبه تداول للسلطة سلمياً, اما التحول الثالث فيتجلى في سمو القانون عن غيره, وشموله لسائر المواطنين وما أنتجه الفكر السياسي الغربي من مؤسسات في ظل الدولة القومية الحديثة. (20)

وتعد التعددية السياسية والحزبية احدى اشكال التعددية في المجتمع, وتعني حرية انشاء الاحزاب السياسية والتنظيمات والجمعيات السياسية وتأمين حقها في الوجود المشروع والمشاركة في العمل السياسي استنادا الى اسس قانونية ودستورية, فضلا على الالتزام بأسس ومعايير التنافس السلمي وحل الخلافات والصراعات بالطرق السلمية دون اللجوء الى العنف. (21) ومن هذا المنطلق فأن القبول بالتعددية السياسية يعني التسليم بتعدد الجماعات والقوى الاقتصادية والاجتماعية والتيارات

السياسية والفكرية في المجتمع, وما يعكسه ذلك من تعدد في الرؤى والمصالح والافكار.(22) والتعددية السياسية باب من ابواب الديمقراطية اذ تسمح بإقامة انتخابات دورية يستطيع المواطنون من خلالها اختيار ممثليهم بشكل دوري ,ولها دور مهم في تحديد نوع الحكومة واعطاء الصفة التشريعية قوة نابعة من تنافس الاحزاب المختلفة.(23)

ويمكن تحديد شكلين للتعددية السياسية وهما تعددية حقيقية واخرى شكلية, فالأولى قائمة على وجود احزاب مختلفة في البرامج والايديولوجيات وتتنافس بحرية فيما بينها من خلال انتخابات حرة تجري بشكل دوري ,اما التعددية الشكلية فتحمل مظاهر التعددية السياسية ,أي وجود عدة احزاب في الظاهر الا ان النظام القائم هو اقرب الى نظام الحزب الواحد او الحزب المهيمن . وحينئذ تنغيب الديمقراطية لفقدانها لأهم مقوماتها.(24) وتتوقف العلاقة بين التعددية المجتمعية والسياسية والثقافية على طبيعة العلاقات بين الجماعات والقوى المختلفة داخل المجتمع. فإذا ارتبطت الجماعات ببعضها البعض رغم تعدد الولاءات التحتية وتقاطعها بقيم ثقافية مشتركة تصبح النتيجة وجود مجتمع يقوم على صورة من صور التوازن التنافسي للسلطة بدرجة أو بأخرى. وهو ما يعبر عنه المجتمع الأمريكي على سبيل المثال لا سيما بين المهاجرين البيض القادمين من بلدان شتى نتيجة التنقيف والاستيعاب. وهو ما يطرح رؤية ايجابية ومتفائلة لمجتمع تعددي يقوم على التوازن . غير انه في الوقت نفسه يتضح من الصعوبة بمكان تفهم هذا الوضع فيما يتعلق بالعلاقة بين الأمريكيين البيض والأمريكيين السود. وهو ما يطرح بدوره رؤية سلبية ومتشائمة لمجتمع تعددي يقوم على الصراع.(25)

اما مفهوم " التعددية السياسية المقيدة " فيشير الى القيود المتنوعة التي تفرضها السلطات الحاكمة,والتي بعضها موجود في الدساتير والبعض الاخر في القوانين التي تنظم الحياة السياسية لقوانين الاحزاب والانتخابات والمطبوعات، والجمعيات الاهلية . " وتسمح التعددية المقيدة بوجود تعدد في التنظيمات الحزبية مع اعطاء أولوية لدور الحزب الحاكم, وعلى هذا الاساس يمكن ان نعرف التعددية الحزبية بانها وجود احزاب سياسية مختلفة تمثل قوى اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية متباينة وهذه الاحزاب تتنافس فيما بينها لكسب الرأي العام للوصول الى السلطة من اجل تحقيق اهدافها وبرامجها.(26)

وكان الأساس النظري للتعددية الحزبية الاعتقاد بأن السلطة هي بطبيعتها موزعة، أو يجب أن تكون كذلك ، بين عدة جماعات ومصالح في المجتمع، وقد رأى التعدديون ضرورة ارتباط الأفراد سياسيا بمجموعة متنوعة من الجماعات والمصالح وإن هذه الجماعات والمصالح أسبق من الدولة تاريخا أو منطقا ، بل إن الدولة تتألف من هذه الجماعات والمصالح ولا يمكن تصورها منفصلة عنها. وقد افترض بعض الباحثين إن السلطة في المجتمعات الغربية تنافسية ، ومجزأة ، وموزعة، وذهب هؤلاء الى إن المواطنين يتمتعون بحق الاقتراع العام وبانتخابات حرة منتظمة ، ومؤسسات تمثيلية ، وحقوق مواطنة. لذلك فإن هذه التعددية الاجتماعية السياسية العامة تجسدها التعددية الحزبية والتي لا يمكن أن توجد إلا حينما وجدت تعددية اجتماعية - سياسية.<sup>(27)</sup>

وتنشأ الأحزاب السياسية في كثير من الأحيان بتأثير أزمة المشاركة ، أي مطالبة القوى الاجتماعية السياسية الصاعدة في المجتمع بإشراكها في الحكم ، ذلك لأن التحولات الاجتماعية والاقتصادية قد قلبت الروابط والتنظيمات السياسية القائمة ، فقد صاحب انهيار النظام الإقطاعي في الغرب مطالبة الطبقة الوسطى الصاعدة آنذاك بتمثيلها سياسيا في الحكم ، كما ان التصنيع لم يغير المجتمع اقتصاديا فحسب ، وإنما جعل الطبقة العاملة تطالب بأن تؤدي دورا هاما في تقرير سياسة البلاد عبر تمثيلها السياسي<sup>(28)</sup>، وساهمت عدة اسباب في تبني نظام التعددية الحزبية ، ولعل منها وجود أسس طبقية واجتماعية وعقائدية اذ أفرزت الاختلافات العرقية والقبلية والدينية في بعض الدول أحزابا سياسية تمثل قبيلة معينة أو مجموعة عرقية أو جماعة دينية.<sup>(29)</sup> وإذا كان الدفاع عن المصالح الاجتماعية والاقتصادية للطبقات المختلفة هو السبب الأساس لقيام الأحزاب في الدول المتقدمة وتعددها ، فهذا السبب أيضا قامت الأحزاب في بعض الدول النامية وتعددت ، ولكن دور نظام التعددية الحزبية في الحياة السياسية للدول في بعضها الآخر كان السبب مختلفا تماما ومتعلقا بواقع التخلف الذي تعيشه ، فوجود الأحزاب في بعض الدول وتعددها يقوم على أساس انقسام مجتمعاتها عرقيا وقبليا وطائفيًا.<sup>(30)</sup>

ومن الأسباب المباشرة لتعدد الأحزاب انقسام بعضها أو تأسيس أحزاب سياسية جديدة فضلا عن اعتماد نظام الانتخابات النسبي ، والذي يعد من العوامل المباشرة لتعدد الأحزاب<sup>(31)</sup>، وهناك علاقة وثيقة بين النظام الانتخابي والتعددية الحزبية، ويعد نظام التمثيل النسبي أكثر تماشيا مع المبدأ

الديمقراطي من نظام الأكثرية ، لأنه يسمح بتمثيل جميع الأحزاب في البرلمان بمختلف اتجاهاتها السياسية. كما يساعد على وجود معارضة قوية تتولاها أحزاب الأقلية في البرلمان ، مما يحول دون استبداد حزب الأغلبية بشؤون الحكم ويحول بالتالي دون استبداد البرلمان بسلطته ، وهو أمر ضروري للنظام الديمقراطي النيابي<sup>(32)</sup>، ويحافظ نظام التمثيل النسبي على وجود الأحزاب السياسية القائمة ، بل يؤدي الى زيادتها أحيانا ، بسبب شعور كل حزب بأنه قادر على تمثيل أصوات الناخبين والوصول الى البرلمان<sup>(33)</sup>، ويمكن التفريق بين ثلاثة نماذج مختلفة لنظام تعدد الاحزاب وهي على النحو الاتي. <sup>(34)</sup> :-

1- النموذج الفعال (Operative) :وفي هذا النموذج من نظام التعددية الحزبية تتميز الأحزاب ذات القوة بالاعتدال وتجنب صراع الأقطاب الحزبي ، وتساهم المعارضة ، بدورها ، في المحافظة على المواقف الحزبية المتسمة بالاعتدال ، يتصف هذا النموذج بسهولة تشكيل حكومات الائتلاف واستقرارها ، وهو ما يحصل غالبا في سويسرا وبلجيكا .

2- النموذج المتجزئ (Fragmented) :ويتميز هذا النموذج بتفرد أحزابه على أسس مختلفة وتباعدها وتنافرها ، وتنشأ صعوبات كبيرة في هذا النموذج عند تشكيل الحكومات الائتلافية التي تبقى غير مستقرة نظرا لاحتمال تعرض الائتلاف القائم بين الأحزاب لأزمات سياسية شديدة ؛ ما يحدث غالبا في إيطاليا.

3- نموذج السيطرة المنفردة ( Single Dominant ) :وهو عندما يتمكن أحد الأحزاب من استحواده على الائتلاف الحزبي ، أو أن يحكم منفردا لفترة من الفترات الانتخابية ، وقد يحصل هذا النموذج في السويد والبرتغال.

ويقوم نظام تعدد الاحزاب على فكرة مفادها توزيع السلطة بين مؤسسات المجتمع وعدم احتكارها عند فئة أو حزب واحد ، ويستند كذلك على فكرة إن من حق أي مجموعة من الشعب أن تتبنى ما تشاء من الآراء والأفكار طالما لها مصالح مختلفة ومتباينة عن الآخرين ، ووفقا لهذا النظام لا يتمكن أي حزب من تشكيل الحكومة بمفرده ؛ لأن في نظام تعدد الأحزاب لا يفوز حزب واحد بالأغلبية التي تساعد على تشكيل الحكومة بمفرده ؛ الأمر الذي يضطره الى الائتلاف مع الأحزاب

الأخرى في السلطة التشريعية لتشكيل الوزارة.<sup>(35)</sup> ويعاب على نظام التعددية الحزبية بأنه قد يضعف من أداء الحكومة وتحقيق برامجها السياسية والتنفيذية بسبب المساومة بين الأحزاب السياسية من أجل تقاسم وتوزيع الحقائق الوزارية فيما بينها, لذا فالحكومة التي تتشكل من حزب واحد تكون دائما أقوى في أدائها وتنفيذ برامجها من تلك التي تتألف من أحزاب عدة.<sup>(36)</sup>

ويقضي تحقيق السلم المجتمعي اشاعة روح المواطنة بين مكونات المجتمع الواحد على اختلافها وتنوعها ويمكن الافادة من التجارب الغربية لتحقيق ذلك فقد شاع تداول مصطلح المواطنة بشكل واسع بعد نجاح الثورة الفرنسية عام 1789<sup>(37)</sup> , وبعد أن تقلصت سلطة الكنيسة أخذ مفهوم المواطنة يتسع في منتصف القرن السابع عشر في أوروبا ,وتطور بتطور الفكر السياسي العلماني الليبرالي,<sup>(38)</sup> وساهم تحقيق مبدأ المواطنة في رفع مستوى الاستقرار حتى غدت الدول التي تنتهج هذا المبدأ باسم (دولة المواطنة ) والتي تقوم على أساس مدني واعتمدت ممارسة السلطة فيها على آليات ديمقراطية استندت على عقد اجتماعي( دستور مدني) يراعي المساواة والحريات العامة، وتنظيم الحقوق والواجبات واستمدت بقائها او استمراريتها على المشاركة والمشاورة الواسعة لمواطنيها.<sup>(39)</sup>

ولم يغفل علماء الغرب وفلاسفته مفهوم التسامح الديني في طروحاتهم, فقد اكد شلاير ماخر (Schleier Macher)<sup>(40)</sup>، بدعم الدين لمبادئ القيم المعاصرة ,ونحنى منحى ايجابي حيال التفسيرات غير التقليدية لكتاب المسيحية المقدس ولا سيما تلك المعنية بمسائل العلوم الطبيعية والتاريخ ,وتبنى المذهب القائل بان جوهر الدين هو التجربة الشخصية, وليس مبدأ ثابت او قانون كهنوتي محدد او طقسا شعائريا اجتماعيا بعينه من خلال تركيزه على ان جوهر الدين مسألة لها صلة بذات الانسان وروحه وباطنة.<sup>(41)</sup>

وكان لتطور الليبرالية السياسية في القرن الثامن عشر للميلاد حافزا مهما لمواجهة ورفض كافة اشكال الصراع الديني الذي شهدته الدول الاوربية ابان عهد الاصلاح, وشاعت التعددية الدينية في الفكر الغربي والعالم المسيحي في العقود الاخيرة, وكان لجهود الفيلسوف جون هيك (John)<sup>(42)</sup> (Hick), دورا مهما في رواجها بين الاوساط الثقافية, وعدت اطروحته في هذا المضمار اكثر الاعمال الفلسفية اقناعا وترويجا للتعددية الدينية, اذ اكد على احترام الاديان الاخرى وبث التسامح الديني وفقا للفكر المسيحي على خلفية الاضطهاد الديني الذي شهده المجتمع الاوربي.<sup>(43)</sup>

وتقع على الدولة، خاصة في البلدان النامية التي تتسم بالركود، مسؤولية قانونية وأخلاقية لإيجاد البيئة المناسبة للتعايش السلمي بين مختلف مكونات المجتمع التعددي، والإفادة من التعدد المذهبي في بناء وطني جديد بعيد عن أقصاء الآخر ومحاربة التنوع بل التعامل بوعي وحكمة مع هذه التعددية. والاعتراف القانوني والسياسي بالتعددية المذهبية ومواجهة كافة السياسات الطائفية، والعمل على جعل الاختلاف المذهبي ليس مشروعاً للنفي والإقصاء المتبادل، وإنما هو مجال مفتوح وحيوي للتعرف والتفاعل والاعتناء.<sup>(44)</sup>

ولا يتم التعايش السلمي بالقضاء على التعدد المذهبي بل بالوقوف بحزم ضد التمييز الطائفي، وتوفير الفضاء السياسي والحضاري المناسب، لكي يمارس هذا التعدد دوره في بناء الوطن وتعزيز جبهته الداخلية من خلال انتهاج مبدأ الحوار والتفاوض لتتقيا الأجواء وتقريب وجهات النظر بين الجماعات المتصارعة ما يعد أسلوباً من أساليب حل النزاعات بين الأطراف والوصول إلى حلول مقبولة فالمجتمعات التي لا تتعامل بالحوار، والتفاهم واحترام ثقافة الاختلاف تبقى بمعزل عن معطيات الحضارة الحديثة، وبعيدة عن مفاهيم التنوع والتغاير والتفاوت والتعددية.<sup>(45)</sup> والجدول التالي يوضح الفارق بين مجتمع تعددي يشهد صراع بين مكوناته وآخر قائم على التوازن والتعايش السلمي.<sup>(46)</sup>

وجه المقارنة	نموذج الصراع	نموذج التوازن
أساس المجتمع	هيكل هش من الجماعات غير المستقرة يضم مزيجاً من الجماعات التي تعيش داخل وحدة سياسية واحدة تتماسك كل منها بثقافتها ولغتها ودينها وأفكارها.	هيكل قوي من الجماعات المستقرة والمستقلة والوسيلة بين الفرد والدولة.
السمة الرئيسية	تعدد ثقافي وتباينات لغوية أو عرقية أو طائفية أو لها حدود مرسومة تتميز بالثبات.	تجانس ثقافي على صعيد القيم والمعتقدات السياسية العليا، وتباينات متحركة مرتبطة بالرأي العام والعملية الانتخابية.

علاقات تعاون وانسجام وتوازن مستقر بين الجماعات نتيجة المشاركة في السلطة وفي صياغة القرارات أي تنظيم ديمقراطي للعلاقات الاجتماعية.	نظام تدريجي جامد للعلاقات بين الجماعات يقوم على التنافس المحض دون ضوابط ولا يؤمن بالمشاركة أو بالمساواة، أي تنظيم غير ديمقراطي.	نمط العلاقات الاجتماعية
منتشرة وموزعة بين الجماعات والقوى السياسية والاجتماعية.	مركزة في أيدي جماعة أو فئة محدودة.	طبيعة السلطة
الروابط والعلاقات بين الجماعات في الأساس والدولة ككيان سياسي ليست سوى تعبير عن هذه العلاقات التكاملية.	تعلو فوق المجتمع وتفرض بعض الإجراءات لتنظيم العلاقات بين الجماعات المكونة حتى لا تصيح علاقات عدائية بحتة.	وضع الدولة
الالتزام بالقيم المشتركة والإحساس بالانتماء المجتمعي بين النخب واحترام حكم القانون، والالتزام بالعمل التدريجي.	ليس طوعية بل مفروضاً نظراً لغياب القيم المشتركة والإحساس بالانتماء المجتمعي سواء بين النخب أو المواطنين.	أساس التكامل
التكامل والتماسك الاجتماعي الذي ينبع من الاتفاق والرضا.	القسر والإكراه وضبط الصراع بواسطة الجماعة السائدة.	آلية الحفاظ على النظام
التغيير يتم باستخدام الوسائل السلمية القانونية مثل الانتخابات.	التغيرات في الهيكل الاجتماعي تقتض التغيرات السياسية والتي تتم دائماً باستخدام العنف.	أسلوب تغيير نمط العلاقات الاجتماعية السائدة

يتضح من الجدول السابق الفروق الجوهرية بين المجتمعين. وما لا شك فيه، أن عملية تحول المجتمع ذات التعدد الثقافي والتمايز الاجتماعي إلى مجتمع متجانس أمراً يمكن تحقيقه، إذ ما تهيأت الإرادة والرؤية والقيادة الفاعلة، التي تعمل على الافادة من التعددية وتحويلها من حالة سلبية الى ايجابية، وخلق مجتمع تعددي متعايش سلمياً وفق مبدأ المواطنة .

ولم تغفل المنظمات الاقليمية والدولية مسألة التعددية بكافة اشكالها، فقد دعت منظمة المؤتمر الإسلامي للتسامح والتعايش السلمي، وعبرت عن رفضها للحركات الأصولية المتطرفة

والتطرف الديني عموماً، فأصدرت القمة الإسلامية قرارها ١٩٩١ الذي أكدت فيه على عدم استغلال الدين أو القيام بأي نشاط مناوئ لأي بلد عضو، وأهمية التنسيق بين الدول الأعضاء لتطويق ظاهرة الإرهاب الفكري والمغالاة. كما اتخذ المجلس الاوربي توصيته في عام 1993 مؤكداً فيها على الحرية والتسامح.<sup>(47)</sup> وتضمن ميثاق الامم المتحدة في ديباجته دعوة الى اتباع سياسة اللاعنف والتسامح والسلام اذ جاء فيها "نحن شعوب الامم المتحدة نأخذ على انفسنا بالتسامح وان نعيش معاً في سلام وحسن جوار"<sup>(48)</sup> وتواصلت القرارات الصادرة تباعاً عن الجمعية العامة للأمم المتحدة<sup>(49)</sup>، لمعالجة معوقات التسامح، كالعنف والتمييز العنصري، ودعت كافة الشعوب الى اشاعة المساواة والسلام واحترام الاختلاف وتطوير المناهج التعليمية وتضمينها التسامح الثقافي والديني.<sup>(50)</sup>

### ثالثاً: طبيعة الصراع في المجتمع العراقي وسبل معالجته .

يعد المجتمع العراقي من المجتمعات التعددية ويتسم بالتنوع القومي والديني والمذهبي، فعلى المستوى القومي يتوزع العراقيون بين العرب والكورد والتركمان والاشوريين، وعلى المستوى الديني بين المسلمين والمسيحيين وبعض الاقليات الدينية مثل الصابئة والايديدية<sup>(51)</sup>، وعلى الرغم من تعايش كافة مكوناته في ظل هذه التعددية، الا ان هناك عوامل اثرت على هذا التعايش فقد ادى وقوعه بين نظامين متناقضين من القيم الاجتماعية اولها قيم البداوة الاتية اليه من الصحراء المجاورة، وقيم الحضارة المنبعثة من تراثه الحضاري القديم، الى حدوث صراع اجتماعي ونفسي على توالي الاجيال فهو من ناحية لا يستطيع ان يطمئن الى قيمه الحضارية زمنا طويلا، لان الصحراء تمده بين كل اونه واخرة بالموجات التي تقلق عليه طمأنينته الاجتماعية. وهو من الناحية الاخرى لا يستطيع ان يكون بدويا كابن الصحراء لان الحضارة المنبعثة من وفرة مياهه وخصوبة ارضه تضطره الى تغيير القيم البدوية الوافدة اليه لكي يجعلها ملائمة لظروفه الخاصة.<sup>(52)</sup>

ويعد التعصب الطائفي في العراق أكثر أنواع التعصب وضوحاً لاسيما وان نشوء التشيع كظاهرة تاريخية كان في العراق. وبحكم ان اغلبية المجتمع العراقي يعتقدون مذهب التشيع فقد تعرض الكثير منهم للقمع والاضطهاد من قبل السلطات المتعاقبة طيلة ألف وأربعمائة سنة الماضية، اذ اعتمدت الدولة في ادارة مؤسساتها على أتباع المذهب السني، مما انعكس سلباً على واقع البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي بدورها عززت مشاعر الانقسام والتجزئة بين المذهب الشيعي

والمذاهب الأخرى , فضلا عن ما لعبته الصراعات الخارجية سيما الصراع الفارسي- العثماني (53), من دور فعال في إثارة وتأجيج التناحر بين المذاهب الإسلامية عند خضوع العراق للدولة الفارسية والعثمانية بمدد متعاقبة قبل نشوء الدولة العراقية الحديثة (54), وحتى بعد مجيء الاستعمار البريطاني وتشكيل الدولة العراقية عام 1921 استمر الحال باستبعاد الشيعة من المشاركة الفعلية في إدارة الدولة, وذلك لما قامت به المؤسسة الحوزوية من دور في مواجهة الاحتلال الاجنبي من خلال مساندتها لثورة العشرين وإصدارها فتاوى الجهاد وحمل السلاح ضد الاحتلال البريطاني, وقد دفعت تلك الظروف وغيرها بالسلطات البريطانية على اتخاذ موقف سلبي من إشراك الشيعة في الحكم. (55) وحاربت القبائل الفراتية التي عارضتهم وعملت على التفرقة الطائفية بين سكان العراق واثارة التمييز العنصري بين العرب والاكرد والاقليات الاخرى من اجل الاستمرار في فرض سيطرتها وبالرغم من ذلك فان الطائفية لم تبرز بشكل جدي ولم تصل لدرجة الاقتتال بين الطوائف العراقية. (56)

وعلى الرغم من منح دستور عام ١٩٢٤ الحق الوطني لكل من المسيحيين واليهود وباقي الأديان الأخرى في ممارسة كامل الحرية والمواطنة في إشغال المقاعد النيابية , لكن الواقع السياسي والثقافي كان غير ذلك . فقد كانت مشاركتها رمزية وهامشية , بل تعرض اليهود للتهجير الإجباري عام ١٩٤٩ وبحلول عام ١٩٥٨ لم يكن للأقليات الدينية في العراق أي مشاركة فاعلة عدا بعض الأشخاص الذين فرضتهم الظروف الخارجية أحيانا لتسبم السلطة. (57)

وتعرض المجتمع العراقي وخصوصا منذ استيلاء حزب البعث على السلطة في عام 1968 الى تأثيرات احدثت تحولات جذرية في تركيبته .واعادة تنظيم المجتمع على اساس عشائري ,واضعاف ركائزه<sup>58</sup>, ومارست معظم السلطات التي تعاقبت على حكم العراق , القوة وتجاهلت العمل ضمن المؤسسات الرسمية وغير الرسمية اذ كانت السلطة السياسية في عهد النظام السابق مركزة بيد شخص واحد ونخبة مساعده له, دون ان يسمح لوجود مشاركة سياسية للقوى المعارضة. (59)

وبعد الاطاحة بالنظام السابق عام 2003 اخذت ظاهرة الطائفية والعنصرية في العراق شكل التشدد والتطرف مدعومة من قبل دول ومخابرات اقليمية ودولية مستغلة التراكمات والسياسات الشوفينية للمدة السابقة. مما وسع اعمال العنف والتهجير والقتل على الهوية لتنفجر بشكل لم يسبق له مثيل, وكان للمرجعيات الدينية دورا مهما في الحفاظ على السلم المجتمعي واجهضت حربا

طائفية كانت وشبكة الوقوع، الا ان التطرف والتهجير والقتل الطائفي استمر وشكل خطراً كبيراً على المجتمع العراقي. وبدأت موجة جديدة تنتشر من التطرف الطائفي والعراقي اذ جرت عمليات قتل واغتيال وتصفيات وحشية لرجال دين شيعة وسنة وعرب وأكراد يرافقها خطاب طائفي مقيت مما يؤكد ان منظمات ودولاً وأجهزة مخابرات عالمية لعبت دورا ما في التخطيط والتلاعب بالنسيج الاجتماعي والديني والطائفي للمجتمع العراقي.<sup>(60)</sup>

ولغرض احداث اجراء اصلاح ديني ينبغي توفر ثلاث شروط هي وجوب انبعثت الاصلاح من الداخل ولا يجوز ان يأتي من الخارج من خلال اصلاح الطائفة الدينية بنفسها لعيوبها، لكونه الاصلاح الداخلي اكثر نفعاً واقل ضرراً من الاصلاح الذي يأتي من الخارج ، والذي كثيرا ما يؤدي الى اثاره الاحقاد والخصومات بين الطوائف ،والى جعل كل طائفة تزداد تعصبا لعقائدها العتيقة . اما الشرط الاخر فهو تجنب من يحاول الاصلاح طريقة الارغام والاعتداء على الناس بل عليه ان يتبع معهم طريقة اللطف والرحمة والمجادلة الحسنى وفقا للطريقة التي امر بها الاسلام . اما الشرط الاخير للإصلاح فهو مراعاة مقتضيات المجتمع وظروفه فالعقائد ظواهر اجتماعية اكثر من كونها افكار مجردة .<sup>(61)</sup>

كما يتطلب معالجة مشكلة التطرف الطائفي والعراقي واثارهما الاجتماعية والاقتصادية والسياسية سواء في المجتمع العراقي وغيره من المجتمعات التعددية الاخرى مشاركة كافة مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني والاحزاب السياسية والمرجعيات الدينية ، والتثقيف باتجاه الاخطار الكبيرة للغلو والتطرف، وتشريع قوانين تحد من هذه الظاهرة بوصفها جريمة كبرى. ولعل من المفيد الاعتراف ان التعددية في العراق عصبوية ذات ابعاد طائفية تتداخل في احيان كثيرة ، مما يترتب على الدستور مسؤولية تاريخية جسيمة تتمثل في جعل التعددية ذات مضمون حضاري متحرر من العداة والعنف ، والعمل على الافادة من التنوع بكافة أشكاله.<sup>(62)</sup> ويتطلب تحقيق ذلك وضع برنامج استراتيجي شامل يستند على النقاط الاتية.<sup>(63)</sup> :-

- 1- الاعتراف القانوني والسياسي بالمذاهب الإسلامية المتوفرة في الوطن، وإعطاؤها المجال والفرصة لكي تمارس بحرية كل أعمالها وأنشطتها الثقافية والدينية والاجتماعية .

- 2- سن القوانين التي تجرم وتعاقب كل مواطن يمارس التمييز الطائفي، فلا يمكننا أن ننهي التمييز الطائفي من فضاءنا الاجتماعي والوطني إلا بوجود منظومة قانونية متكاملة، تتعامل مع كل أشكال التمييز الطائفي باعتبارها جرماً يعاقب عليه القانون .
- 3- تنقية المناهج التعليمية والتربوية والمنابر الإعلامية من كل العناصر والقضايا التي تبث الكراهية الدينية والمذهبية، فلا يمكن إنهاء المشكلة الطائفية إلا بإنهاء المصادر الثقافية والإعلامية التي تغذيها وتمدها بالأسباب والمبررات. ومن ذلك تنقية المناهج الدراسية من المفردات التي تطعن في المذاهب الإسلامية الأخرى أو تطعن في عقائدها ورموزها التاريخية.
- 4- بناء ثقافة وطنية جديدة قوامها الوحدة واحترام التعدد والتنوع بكل مستوياته وصيانة حقوق الإنسان، إذ لا يمكن إنهاء المشكل الطائفي دون إرساء ثقافة اجتماعية ووطنية جديدة تعيد الاعتبار للوحدة على أساس احترام التنوع، وتتعامل مع تعدد الاجتهادات الفقهية والفكرية باعتبارها من الحقائق التي تثري المجتمع والوطن .
- 5- تشجيع وبلورة احزاب سياسية قائمة على اساس المواطنة واعادة النظر في برامج الاحزاب الحالية ذات الطبيعة الطائفية والعرقية بما ينسجم مع المصالح الوطنية قولاً وفعلاً.
- 6- ايجاد برنامج سياسي وثقافي واجتماعي واقتصادي قائم على أساس مصلحة المجتمع والوطن تسهم في بلورته الكتل السياسية والمرجعيات الدينية والثقافية ومنظمات المجتمع المدني.
- 7- اعادة وتطوير العلاقة بين مكونات الشعب بما يؤمن التعايش السلمي والشراكة الحقيقية بين مكونات المجتمع ورفض تام لأي تهميش واقصاء.
- 8- تفعيل وتقنين ودعم عمل منظمات المجتمع المدني بما يرفد ويعزز حقوق الانسان والمواطن والوطن.
- 9- خلق بيئة ثقافية واجتماعية للتعارف والتفاهم والحوار بين مختلف الجماعات المذهبية وصياغة نظام العلاقة بين مختلف المكونات على قاعدة صيانة حقوق الانسان.

- 10- نشر ثقافة التسامح والمواطنة والقيام ببرامج اعلامية للكشف عن الابعاد المأساوية لسياسة التخندق الطائفي والدعوة الى نبذ العنف.
- 11- الابتعاد عن نظام المحاصصة واعتماد البرامج السياسية والتنمية بديلاً عن العاطفة العرقية والطائفية.
- 12- السعي نحو توحيد الوعي الاسلامي وعقد المؤتمرات للمصالحة الوطنية وتجميع اطراف النزاع.
- 13- خلق فرص عمل جديدة عن طريق دورة اقتصادية والقضاء على البطالة المقنعة في العمل الوظيفي والانتاجي والتي تهدم كيان الفرد.
- 14- ايجاد الحلول الواقعية لمظاهر التمييز الطائفي والتأكيد على الوعي الوطني المناهض للطائفية والعرقية.
- 15- اعادة النظر بالمناهج التربوية والتعليمية وترويج روح المواطنة وسيادة القانون والابتعاد عن الاقصاء الطائفي والعنصري والعراقي.
- 16- أصدر قانون يمنع التفرقة العنصرية والطائفية بين المواطنين ويمنع التحريض بأي شكل من الاشكال ويعتبر اي فكر او سلوك متشدد طائفي او عنصري في خانة الجرم الوطني ويتم تجريمه من قبل القضاء.

ولا يمكن اغفال التعددية السياسية التي يشهدها العراق حالياً , في ظل تعدد القوى السياسية والحزبية التي بنيت على اساسها العملية السياسية, الامر الذي يتطلب من تلك القوى الانصهار في بوتقة المجتمع, واحترام التنوع وقبول ما يترتب عليه من خلاف أو اختلاف في العقائد والألسنة والمصالح وأنماط الحياة والاهتمامات.<sup>(64)</sup> وبدأت ملامح حرية ممارسة العمل السياسي متاحة بعد ان اقر دستور عام 2005 هذه الحرية اذ اشارت المادة (6) من الدستور ما نصه: " يتم تداول السلطة سلمياً عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها في الدستور "<sup>(65)</sup> كما اشارت المادة (37) في الفقرة اولاً ما نصه " حرية تأسيس الجمعيات والاحزاب السياسية او الانضمام اليها ,مكفوله وينظم ذلك بقانون "<sup>(66)</sup> ,لكن التعددية الحزبية في العراق جابهت تحديات عدة جعلت من امكانية نجاحها امراً مشكوك به, اذ كانت بعض الاحزاب العراقية تفتقر الى التجربة , وبعضها تكون من تحالف احزاب وجماعات دينية لا على المكون الوطني وانما على الاساس الطائفي, وسعى البعض منها الى توظيف

الاستقطاب الطائفي وترسيخه كجزء من حملاتها الانتخابية، وقد نتج عن ذلك احتقان ديني ومذهبي وتضارب في المصالح اضر في العملية السياسية كثيرا الامر الذي يتطلب ايجاد حلول لكافة تلك المشاكل من اجل انجاح العملية السياسية وتحقيق السلم الاجتماعي.<sup>(67)</sup>

وثمة هناك ثلاثة حلول لمعالجة المشكلات السياسية في مجتمع تعددي مع الحفاظ على طبيعته الديمقراطية، اولها ازالة الطابع التعددي للمجتمع او تقليصه بصورة جوهرية عبر استيعاب كافة المكونات وانصهارها تحت عنوان اوسع هو الوطن، الا ان نجاح ذلك على المستوى القريب، على اقل تقدير، امرا مشكوك فيه، وثانيهما الحل التوافقي الذي يقبل بالانقسامات التعددية كأساس لبناء نظام ديمقراطي مستقل، وفي حال اخفاق ذلك فان الحل المنطقي الوحيد هو تقليص التعدد عبر تقسيم الدولة الى دولتين منفصلتين متجانستين او اكثر.<sup>(68)</sup>

والواضح ان بعض الحلول رجحت مسألة الانفصال لحل المشكلات السياسية للمجتمع التعددي، لكن الحل الاول يعد الامثل على الرغم من صعوبته التي تكمن في عملية الاستيعاب، والتي تعني منح الحقوق لكل عناصر المجتمع مقابل بقائها ضمن اطار الدولة الوطنية، وبذلك نضمن تسوية المشكلات السياسية في اطار الدولة وليس الانفصال عنها .

## - الخاتمة.

اتضح من خلال البحث ان ظاهرة التعدد بكافة اشكاله حالة طبيعية شهدتها وما زالت تشهدا العديد من المجتمعات ,لكن الصراع ينشأ بين مكونات المجتمع الواحد لأسباب داخلية ناجمة من التعصب في الرأي وعدم اتاحة مبدأ الحوار والانفتاح والتسامح وقبول الاخر , واسباب خارجية تتمثل في محاولة الدول الاستعمارية استغلال التعددية ودعم مكون على حساب اخر مما يؤدي الى حدوث الصراع بين تلك المكونات. وبين البحث فشل الانظمة الشمولية في التخلص من الاقليات على الرغم ما تعرضت له من تهميش اذ حافظت تلك الاقليات على وجودها . كما توصل البحث الى ضرورة الاستفادة من تجارب بعض الدول الغربية في تعاملها مع التعددية ونجاحها في التعايش بين مكوناتها على اختلافها العرقي والديني والسياسي والاثني والافادة من تنوع شعوبها في تمتيتها البشرية, اذ كشف البحث ان إشراك الأقليات في إدارة الشؤون السياسية يؤدي الى تفادي الكثير من المشاكل التي قد تعترض ادارة الدولة وتكون سببا للصراع. واتضح من البحث امكانية تحول المجتمع ذات التعدد الثقافي والتمايز الاجتماعي إلى مجتمع متجانس, اذ ما تهيأت الارادة والرؤية والقيادة الفاعلة, التي تعمل على الافادة من التعددية وتحويلها من حالة سلبية الى ايجابية, وخلق مجتمع تعددي متعايش سلميا وفق مبدأ المواطنة . وبين البحث ان اطياف المجتمع العراقي بكافة مكوناته من شيعة وسنة وكرد ومسيح وتركمان وصابئة وشبك وايزيديين وغيرها, كانت متعايشة جنبا الى جنب منذ القدم , وان الخلافات التي نشأت بينها بسبب الفتنة التي اثارها الدول الاستعماري تقربها لمكون على حساب الاخر , بهدف تحقيق اهدافها الاستعمارية.

كما توصل البحث بضرورة اتخاذ مبدأ الحوار المبني على المصالح المشتركة, لتحقيق السلم المجتمعي على ان يسبق هذا الحوار تنظير على جميع المستويات, والتأكيد على وحدة العراق والعراقيين, وعدم التفريق حسب العرق او الطائفة او المذهب. ونبذ الارهاب والمنظمات الداعمة له وبناء اجهزة الدولة على اساس الكفاءات بعيدا عن المحاصصة الطائفية التي تثير النزاعات. وان يكون رجال الدين طرفا اساسيا ومشاركا فاعلا في المؤتمرات والحوارات والتركيز على مسالة دور الدين في التسامح واشاعة مفاهيم التقارب , والتأكيد على مفهوم الهوية الوطنية العراقية, وهذه هي

مهمة المثقف العراقي, وهي بلا شك مهمة صعبة وتقتضي مزيدا من التوافقات لغرض اشاعة السلم المجتمعي ونبذ الصراع بكافة اشكاله .

## - الهوامش.

<sup>1</sup> (الاثنية: هي جماعة ذات تقاليد ثقافية مشتركة, نتج لها شخصية متميزة كجماعة فرعية في المجتمع الاكبر, ويخلف اعضائها في خصائصهم الثقافية عن الاعضاء الاخرين في المجتمع, وقد يكون لهم لغة خاصة ودين خاص واعراف متميزة, والشعور بالوحدة اهم ما يميز هذه الجماعة بوجه عام. ينظر: محمد عاطف غيث, قاموس علم الاجتماع, دار المعرفة الجامعية, الاسكندرية, 1989, ص163.

<sup>2</sup> (العرقية: طائفة من الافراد تلتقي في جملة سمات بيولوجية وسيولوجية واجتماعية, وتتحد من اصل واحد, وتتميز بتركيب فيزيقي خاص كالشعر وشكل الراس او لون الجلد او طول القامة. احمد زكي بدوي, معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية, مكتبة لبناء, بيروت, 1977, ص344.

<sup>3</sup> (عبد الله علي العليان, حوار الحضارات في القرن الحادي والعشرين رؤية اسلامية للحوار, ط1, بيروت, 2004, ص187.

<sup>4</sup> (احمد عبد الرضا محمد الحسني, التنوع الثقافي والتعايش السلمي رؤية اسلامية مجلة الآداب, العدد 109, 2014, ص540.

<sup>5</sup> (توصلت دراسة حول الحوادث العرقية التي حدثت في المدة ما بين (1877-1914) في الولايات المتحدة الأمريكية بان الصراع الاثني ازداد عندما تحطمت القيود التي تجعل المنافسة حرة في النواحي الاقتصادية والسياسية. وتوصلت دراسة اخرى ان وجود الصراعات الواقعية التي تتمثل في الاهتمام بالعداء او وجوده والتهديد والتنافس مع الجماعات كلها شروط سابقة على التعصب والتمييز كما انها تعد شروطا اساسية في نمو التعصب والتمييز ضد الجماعات ضمن المجتمع الواحد. للتصيل

ينظر: علاء الدين عبد الرزاق جنكو, المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة, مجلة كلية القانون والعلوم السياسية, السليمانية, ص41.

<sup>6</sup> (ياسين محمد حمد وعبد الجبار عيسى, التعامل مع الاقليات في اطار ادارة التنوع (دراسة مقارنة بين العراق والهند) بغداد, (د.ت.), ص6.

- (7) حسين عبد نجار , اتجاهات الاعلام الحديث والمعاصر , ط1, دار اسامة للنشر , عمان , 2011, ص45-
- 46.؛ طارق الخليفي ,سياسات الاعلام والمجتمع, دار النهضة العربية , ط1, بيروت , 2010, ص19.
- (8) محمد الرحموني, الدين والايديولوجيا جدلية الديني والسياسي في الاسلام وفي الماركسية, دار الطليعة , ط1, بيروت, 2005, ص200.
- (9) رياض جاسم محمد الاسدي, انماط التعددية السياسية تطبيقات على الخليج العربي , مجلة دراسات ايرانية , العدد 12 , جامعة البصرة , 2010, ص1-2.
- (10) للمزيد حول اراء فوكوياما ينظر: فرانسيس فوكوياما ,نهاية التاريخ والانسان الاخير ,ترجمة: فؤاد شاهين واخرون ,بيروت , 1993.
- (11) توماس ماتنز ,التسامح الفضيلة النادرة, مجلة التسامح , العدد 18, سلطنة عمان , 2007, ص194-195.
- (12) علي عبود المحمدوي ,الاسلام والغرب من صراع الحضارات الى تعارفها قراءة في اشكالية العلاقة , ط1, بغداد, 2009, ص122.
- (13) عبد الكريم سروش: هو اسم استعارة الدكتور حسين حاج فرج لنفسه, وهو من مواليد طهران عام 1945 ,تخرج من كلية الصيدلة جامعة طهران عام 1968 ,واكمل دراسته العليا في لندن في فرع الكيمياء التحليلية كما درس فلسفة العلم عام 1980 الى ايران وحصل فيها على شهادة الدكتوراه في الفلسفة الاسلامية , لديه العديد من الدراسات الفلسفية . ينظر :مجيد محمدي ,اتجاهات الفكر الديني المعاصر في ايران ,ترجمة: صباح حسين , ط1 بيروت , 2010, ص309.
- (14) عبد الكريم سروش, الصراطات المستقيمة ,ترجمة :احمد القبانجي ,بغداد,(د.ت.), ص3-4.
- (15) المصدر نفسه, ص11.
- (16) فاتن محمد رزاق ,التعددية السياسية في مصر بعد 1981,المجلة السياسية الدولية ,كلية العلوم السياسية ,الجامعة المستنصرية ,العدد16 , 2010, ص123-124.
- (17) عبدالله أحمد اليوسف ,المكاشفات خطوة نحو تأسيس التعارف المذهبي في بلادنا ,صحيفة المدينة ,العدد 15234 , 7كانون الثاني 2005.
- (18) المصدر نفسه ؛وفاء لطفلي, التعددية المجتمعية, القاهرة , (د.ت.), ص30.

- (19) معاهدة صلح وستاليا : عقدت في عام 1648 بين كبار قادة الدول الاوربية بهدف ايقاف الحروب الدينية الي شهدتها القارة لسنوات طوال بين أبناء الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية , وأقروا جملة مبادئ اتفقوا على أن تحكم العلاقات الدولية، آملين أن تحقق هذه المبادئ الاستقرار في العلاقات الدولية وأن يحول تطبيقها دون اندلاع الحروب الدينية من جديد ، وافقوا على مبادئ ثلاثة هي مبدأ الولاء القومي، ومبدأ السيادة، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. للتفصيل ينظر : عبد الحميد البطريق، التاريخ الاوربي الحديث من عصر النهضة الى مؤتمر فينا، بيروت 1974، ص178-179 .
- (20) على الكواري ، مفهوم المواطنة في الدولة القومية ، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ،21، ص441
- (21) حسان ابو قنطار ،نظام التعددية الحزبية في الوطن العربي ،مجلة الوحدة المغربية ،العدد 12 ، ايلول ، المغرب، 1985 .
- (22) حسين السيد عز الدين بحر العلوم ،جدلية الديمقراطية والديمقراطية مقارنة في انظمة الحكم على ضوء الفكر الامامي، دار الزهراء للنشر، فهران ،ص23.
- (23) موريس جيفرجيه ، الاحزاب السياسية ،ترجمة: علي مقلد، ط3،بيروت،1980،ص111.
- (24) نعم اكرم عبد الله، تجارب التعددي الحزبية في الوطن العربي نموذج تونس (دراسة تاريخية تحليلية)،رسالة ماجستير غير منشورة ،معهد الدراسات التاريخية، الجامعة المستنصرية ،2002،ص13.
- (25) جابر سعيد عوض ، مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة: مراجعة نقدية، الكويت، 1993، ص19.
- (26) فانتن محمد رزاق ،المصدر السابق ،ص124.
- (27) صالح جواد كاظم وعلي غالب العاني ، الأنظمة السياسية ، المكتبة القانونية ، بغداد ، (د.ت) ، ص 144.
- (28) () صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده ، جامعة بغداد ، بغداد ، 1990 ، ص 479.
- (29) () محمد حسن دخيل ، دور نظام التعددية الحزبية في الحياة السياسية للدول (دراسة في اسباب اعتمادها وانواعها وخصائص تطبيقها ونتائج تبنيها)،مجلة مركز دراسات الكوفة ،جامعة الكوفة ،مجلد1،العدد29،2013،ص142-143.
- (30) محمد كاظم المشهداني ، النظم السياسية ، المكتبة القانونية ، بغداد ، 2008 ، ص 274.

- (31) د. حميد حنون خالد ، الأنظمة السياسية ، جامعة بغداد ، كلية القانون ، مكتبة السنهوري ، بغداد ، 2012 ، ص183.
- (32) نزيه رعد ، القانون الدستوري العام ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، بيروت ، 2011 ، ص55.
- (33) د. غازي كرم ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، أثراء للنشر ، عمان ، 2009 ، ص178.
- (34) محمد حسن دخيل ، المصدر السابق ، ص145.
- (35) نيدار شفيق الدوسكي ، التعددية الحزبية في الفكر الإسلامي الحديث ، دار زمان ، دمشق ، 2009 ، ص47.
- (36) جواد الهنداوي ، القانون الدستوري والنظم السياسية ، دار العارف ، بيروت ، 2010 ، ص95.
- (37) للمزيد حول الثورة الفرنسية وتداعياتها ينظر : عبد الحميد البطريق ، المصدر السابق ، ص359-391.
- (38) علاء الدين عبد الرزاق جنكو ، المواطن بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة ، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ، السليمانية ، ص41.
- (39) المصدر نفسه ، ص41.
- (40) شلاير ماخر : لاهوتي الماني كان واعضا أكثر من كونه فيلسوفا درس اللاهوت في عدة جامعات كان اخرها جامعة برلين ويعد مؤسس البروتستانتية الليبرالية ، ينظر : اميل برهيه ، تاريخ الفلسفة ، ترجمة : جورج طرابيشي ، دار الطليعة ، بيروت ، 1985 ، ص274.
- (41) لغنهاوزن ، مقاربات في مفاهيم التعددية والنبوة والهداية ، مجلة قضايا اسلامية معاصرة ، العدد33-34 ، ص257 ؛ حسام علي حسن العبيدي ، التعددية الدينية المفهوم والاتجاهات ، مجلة العميد ، العدد2 ، كربلاء ، 2015 ، ص108-109.
- (42) جون هيك : (1922-2012) ولد في لندن ، درس المحاماة في جامعة هول بدأ عام 1941 في دراسة الفلسفة بجامعة ايندنبورغ تأثر بالفيلسوف الالمانى كانت ونظريته في الدين ، وبعد اكماله الدكتوراه درس اللاهوت في جامعة كامبريدج ، وفي عام 1957 مارس التدريس في عدد من الجامعات وفي عام 1959 انتقل الى الولايات المتحدة الامريكية واكمل فيها دراسته اللاهوتية . للمزيد ينظر : وجيه قانصو ، التعددية الدينية في فلسفة جون هيك ، ط1 ، بيروت ، 2007 ، ص19-29.
- (43) المصدر نفسه ، ص16 . ؛ سور حمن هدايات ، التعايش السلمي بين المسلمين وغيرهم داخل دولة

- واحدة، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٣-٤.
- (44) عدنان ياسين، المجتمع العراقي وديناميات التغيير، بغداد، 2011، ص 105؛ شفيق شقير، التقريب بين المذاهب الاسلامية، بيروت، 2008، ص 11.
- (45) حميد فاضل حسن، مبدأ التسامح: انساق الفكرية ودورة في عزيز العملية السياسية، مجلة العلوم السياسية، العدد 33، تموز - 2006، ص 280.
- (46) وفاء لطفي، المصدر السابق، ص 14-15.
- (47) ناجي البكوش وآخرون، دراسات في التسامح، المعهد العربي لحقوق الانسان، تونس، 1995، ص 78.
- 48 () نقلا عن زكي جميل حافظ، ثقافة اللاعنف والسلام في ضوء القانون الدولي، مجلة الحكمة، العدد، 44، بغداد، 2009، ص 12.
- (49) من القرارات المهمة التي اتخذت بهذا الشأن القرار المرقم 3037 في 1965/12/7 وقرار منظمة اليونسكو في 27/11/1987 المتعلق بالاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية واعلانها في عام 1981 القضاء على التعصب والتمييز بسبب الدين او المعتقد، والاتفاقات الخاصة بحقوق الطفل والمرأة ومناهضة التعذيب، وإعلان الأمم المتحدة في ١٩٩٢ الخاص بالتسامح مع الأقليات، ومقررات مؤتمر فيينا ١٩٩٣ ورفضة للتعصب وتشديده على مسألة التسامح . للمزيد ينظر: وليد سليم قلادة وآخرون، التسامح الديني والتفاهم بين المعتقدات، ط1، مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات السياسي، القاهرة، 1986، ص 89-145؛ عبد الحسين شعبان، فقه التسامح في الفكر العربي الاسلامي المعاصر، بيروت، 2005، ص 50-52.
- 50 () زكي جميل حافظ، المصدر السابق، ص 12-15.
- 51 () عبير سهام مهدي، مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية، مجلة حولية المنتدى للدراسات الانسانية، مجلد 1، العدد 7، 2011، ص 176.
- (52) علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ط1، قم المقدسة، 2005، ص 11-12.
- 53 () حول الصراع الفارسي العثماني ينظر: علاء نورس، العراق في العهد العثماني دراسة في العلاقات السياسية 1700-1800، بغداد، 1979، ص 21-71.

- <sup>54</sup> ( ) موح عراق عليوي, الازدواجية الشخصية بين عصبية الانتماء والولاء الوطني ((دراسة اجتماعية تحليلية ((مجلة القادسية للعلوم الانسانية, المجلد 12, العدد 3, ص 150.
- <sup>55</sup> حنا بطاطو : الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية , ط ١ , مؤسسة الأبحاث العربية , بيروت , ١٩٩٠, ص 87.
- <sup>56</sup> هند فتال وورفيق سكري , تاريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر , ط 1, بيروت, 1988, ص 315-316.
- <sup>57</sup> غسان سلامة : المجتمع والدولة في المشرق العربي , ط ٢ , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت, ١٩٩٩ , ص 105.
- <sup>58</sup> ( خيري عبد الرزاق جاسم , نظام الحكم في العراق بعد 2003 والقوى المؤثرة فيه, بغداد, 2012, ص 89.
- <sup>59</sup> (آذار عبد خليفة, التعددية الحزبية المحاسن والمساوي دراسة حالة العراق بعد عام 2003, مجلة كلية التربية الاساسية - الجامعة المستنصرية, العدد 96, 2011, ص 232.
- <sup>60</sup> ( موح عراق عليوي , المصدر السابق, ص 159-160.
- <sup>61</sup> (علي الوردي, المصدر السابق ص 215-216.
- <sup>62</sup> ( عدنان ياسين, المصدر السابق, ص 101.
- <sup>63</sup> ( محمد الصدر, الطائفية في نظر الاسلام , ط 1, دار ومكتبة البصائر , بيروت, 2013, ص 70-74؛ ناصر حسين الاسدي, محنة الاكثرية في العراق , ط 1, قم المقدسة, 2006, المصدر السابق, ص 224.
- <sup>64</sup> ( عبيد سهام مهدي, المصدر السابق, ص 186.
- <sup>65</sup> (نقلا عن : وسن حميد رشيد, الضمانات الدستورية للحقوق والحريات في الدستور العراقي لعام 2005, مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية, المجلد 21, العدد 653, 2013, ص 658.
- <sup>66</sup> (نقلا عن : المصدر نفسه, ص 656.
- <sup>67</sup> (متعب مناف, الديمقراطية بين الشعار واستحقاق الواقع, مجلة مدارك, السنة الاولى العدد 2, بغداد, 2006, ص 46.
- <sup>68</sup> ( خيري عبد الرزاق جاسم, المصدر السابق, ص 90-91.